

المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس المستشارين

مشروع محضر اجتماع  
مكتب مجلس المستشارين  
رقم 33 بتاريخ الاثنين 21 يونيو  
2010



مشروع محضر اجتماع المكتب رقم 33

ليوم الاثنين 21 يونيو 2010



عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 21 يونيو 2010 اجتماعه الأسبوعي برئاسة الدكتور محمد الشيخ بيد الله

رئيس المجلس وحضور الأعضاء السادة:

محمد فوزي بنعلال	:	الخليفة الأول للرئيس
محمد فضيلي	:	الخليفة الثاني للرئيس
لحسن بيجديكن	:	الخليفة الثالث للرئيس
أحمدو دابدا	:	الخليفة الرابع للرئيس
عابد شكيل	:	محاسب المجلس
عادل المعطي	:	محاسب المجلس
عبد المالك أفرياط	:	محاسب المجلس
أحمد حاجي	:	أمين المجلس
عبد اللطيف أبدوح	:	أمين المجلس

قبل معالجة القضايا والنقط المدرجة في جدول أعمال المكتب أثير موضوع الإحاطة علما التي سبق وأن تقدم بها الفريق الاشتراكي خلال جلسة يوم الثلاثاء 15 يونيو والتي ساق فيها مقدمها جملة من الاتهامات غير المبنية والمتعلقة بأسلوب تسيير شؤون مجلس المستشارين، وما خلفته من أصداء سلبية.

فبعد أن جدد السادة أعضاء المكتب رفضهم المطلق لاستغلال (الإحاطة علما) لأغراض سياسية أو شخصية، أكدوا تمسكهم بضرورة التطبيق الحرفي لمنطوق المادة 128 والتي سبق وأن حصل عليها إجماع من طرف السادة رؤساء الفرق موضحين أن المنحى الذي أصبح يتخذه استعمال هذا الحق صار يضر بسمعة المجلس وبرسالته الدستورية وأن الأمر موكول لجميع مكونات المجلس قصد فرض احترام روح هذه المادة بشكل دقيق حتى تؤدي الوظيفة التي سطرها المشرع.

وفي هذا الإطار فوض المكتب للسادة نواب الرئيس الذي يرأسون الجلسات العمومية بإلزام الكل بضرورة تطبيق الشروط المنصوص عليها في المادة 128 بشكل صارم، واستعمال كامل صلاحيتهم لتوقيف أي متدخل تبين أن موضوع إحاطته لا يدخل ضمن المواضيع الطارئة، كما أنهم، وبمك مقتضيات النظام الداخلي، ملزمون بقطع آليات الصوت عليه والإعلان عن عدم تدوين حديثه ضمن محضر الجلسة.



بعد ذلك صادق المكتب على مشروع محضر اجتماع المكتب رقم 32 ليوم الاثنين 14 يونيو 2010 وعلى مشاريع القرارات المتخذة فيه.

وخلال مناقشته للتطور الحاصل في مشاريع القوانين المودعة للجن وكذا برنامج عملها، وقف المكتب عند بعض النصوص التشريعية التي لم تصادق عليها اللجن المختصة بالرغم من كون دراستها قطعت أشواطاً مهمة كمشروع القانون رقم 50.05 بمثابة النظام الأساسي للوظيفة العمومية الذي شرعت اللجنه في دراسته بتاريخ 20 يناير 2006 ثم توقفت بسبب طلبات الإرجاء المقدمة من الفرق البرلمانية.

وفي هذا الإطار قرر المكتب إعادة إخراج هذا المشروع من جديد وعرضه على اللجنه المختصة قصد الانتهاء من دراسته في أقرب وقت ممكن. كما أكد المكتب على أهمية تضمين النظام الداخلي تعديلاً جديداً يصب في اتجاه فرض تقديم تعليل عن كل طلب تأجيل دراسة نص ما داخل اللجن حتى لا يتوقف الإنتاج التشريعي.

في مجال الأسئلة الشفهية، صادق المكتب على جدول أعمال جلسة يوم الثلاثاء 22 يونيو 2010 التي سبقتها الخليفة الثاني للرئيس السيد محمد فضيلي والسيد أحمد حاجي كأمين للجلسة وهي الجلسة التي ستعرف برمجة 3 أسئلة آنية و17 سؤالاً شفهياً عادياً.

ومخصوص ما جرى خلال جلسة يوم الثلاثاء 15 يونيو 2010 والتي طالب فيها رئيس فريق التجمع الدستوري الموحد برفع الجلسة لمدة قصيرة، تدارس المكتب رسالتين احتجاجيتين من كل من المستشارة السيدة الغامري ومن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، حيث خلص إلى أن أمر توقيف الجلسة هو محكوم بمواد النظام الداخلي وأن الفريق المعني استعمل حقاً منظماً وبالتالي فلاحق لأصحاب الرسالتين في الاحتجاج أو التعبير عن الاستنكار.



في مجال العلاقات الخارجية، اطلع المكتب على النداء الموجه من رئيس مجلس النواب اللبناني قصد إطلاق حملة لجمع التبرعات من مواد طبية وغذائية ومواد البناء لفائدة أهالي غزة المحاصرين، كما تدارس نص الرسالة التي وجهها رئيس الفريق الحركي لرئاسة المجلس حول مشاركة المستشار عمر أذخيل في المؤتمر البرلماني الدولي روسيا - إفريقيا، وفوض لرئاسة المجلس أمر إبلاغ صاحب الرسالة بمختلف عناصر الموضوع التي اعتمدت في تكليف المستشار المعني بهذه المهمة الدبلوماسية.

بعدها اطلع المكتب على تقرير حول مشاركة شعبة مجلس المستشارين لدى مجلس الشورى المغربي في الدورة السابقة للمجلس التي انعقدت بالجزائر يومي 9 و 10 يونيو 2010.

من جانب آخر وافق المكتب على مقترح مؤسسة Westminster من أجل الديمقراطية بتنظيم ورشة للتعريف بالبرلمان المغربي والأحزاب المغربية على أساس تهيئ برنامج متكامل بصفة مشتركة ما بين مجلس المستشارين ومجلس النواب وهذه المؤسسة.

كما قرر المكتب المشاركة في الملتقى العربي حول أمن المعلومات في المؤسسات العربية الذي ستحتضنه بيروت من 26 إلى 28 يوليوز 2010 وذلك بوفد مكون من محاسبين.

بعدها اطلع المكتب على برنامج زيارة العمل الذي سيقوم وفد مجلس الشيوخ الفرنسي بها برئاسة Christian Combon رئيس مجموعة الصداقة الفرنسية المغربية بهذا المجلس إلى المغرب من 13 إلى 18 شتنبر 2010 والذي يشمل عقد لقاءات واجتماعات مع العديد من المسؤولين المغاربة وكذا زيارة ميدانية للأقاليم الجنوبية المغربية خاصة العيون والداخلة.

كما اطلع المكتب على قرار اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بخصوص عقد الدورة الاستثنائية الأولى لمؤتمر الاتحاد يوم 30 يونيو 2010 بسوريا لمناقشة سبل كسر الحصار على غزة.

كما وافق المكتب على مشروع زيارة رئيس مجلس الشيوخ بالأوروغواي للمغرب خلال الأسابيع المقبلة.

من جانب آخر قرر المكتب توجيه دعوة رسمية لرئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشيوخ الإيطالي قصد زيارة المغرب في الموعد الذي سيتم تحديده عبر القنوات الدبلوماسية.



في مجال الشؤون الإدارية، وبعد اطلاعه على نص الرسالة الموجهة من رئيس فريق التجمع الدستوري الموحد والتي يخبر فيها رئاسة المجلس بأنه أعطى أوامره لموظفي الفريق بعدم سحب بطائق الدخول الإلكترونية حتى تتم الإجابة عن بعض مراسلاته السابقة في الموضوع، جدد المكتب التأكيد على أنه هو الوحيد المخول له قانونا تدير قطاع الموظفين وأن له الحق في اتخاذ ما يراه مناسبا من إجراءات لتدبير هذا المجال وفق مواد النظام الداخلي، مؤكدا أن تنظيم عملية الدخول الإلكتروني ستكون عامة وبدون استثناءات وعلى جميع الموظفين التقيد بها.

كما أشار كذلك إلى أن المراسلة الجماعية الواردة على رئاسة المجلس والتي تحمل صفة رؤساء الفرق والتي طالبوا فيها بتطوير بنية الوحدات الإدارية للفرق، لا يمكن أن يعتد بها.

من جانب آخر، قرر المكتب إجراء مشاورات موسعة قصد التعاقد مع أحد المحامين لمتابعة بعض القضايا والمنازعات التي يكون المجلس طرفا فيها مع التفكير في خلق مصلحة للمنازعات بالمجلس.

بعد ذلك قدم الأمين العام للمجلس خلاصة الدراسة الأولية المتعلقة بتقييم أداء الموظفين والتي أشرف عليها أحد مكاتب الخبرة. وقد فوض المكتب للسيد الأمين العام أمر تفعيل مجمل المعطيات والإجراءات المقترحة وذلك بشكل تدريجي ومتأني حتى يتسنى للجميع التأقلم مع هذا النظام الجديد للتقييم.

وفي الأخير، اطلع المكتب على مراسلة رئيس فريق التجمع الدستوري الموحد حول تعذر حضور بعض المستشارين لأشغال المجلس لأسباب قاهرة، وقرر بأن تتلى رسائل الاعتذار هاته في أول جلسة عمومية.



مشاريع القرارات المتخذة  
في اجتماع المكتب رقم 33  
ليوم الإثنين 21 يونيو 2010

رقم القرار	الموضوع	مضمون القرار	ملاحظات
010/33/01	مشروع جدول أعمال اجتماع مكتب مجلس المستشارين رقم 33 الاثنين 21 يونيو 2010	- الموافقة	
010/33/02	الموافقة على مشروع محضر اجتماع المكتب رقم 32 الاثنين 14 يونيو 2010	- الموافقة	
010/34/03	الإحاطة علماً	- قرار بتفويض نواب الرئيس الذين يرأسون الجلسات : • بضرورة التطبيق الحرفي لمقتضيات المادة 128. • بتوقيف كل متدخل لم يحترم شروط المادة 128. • قطع الصوت على كل متدخل لم يمثل لرئيس الجلسة بالتوقف عن الكلام. • عدم تضمين حديثه في محضر الجلسة.	
010/33/04	(1) <u>التشريع:</u> - القانون رقم 50.05 المتعلق بالوظيفة العمومية.	- إعادة طرح المشروع على اللجنة للانتهاء من دراسته.	
010/33/05	(2) <u>جلسة الأسئلة الشفهية:</u> 2.1- مشروع جدول أعمال الجلسة ليوم الثلاثاء 22 يونيو 2010 * رئاسة الجلسة : السيد محمد فضيلي الخليفة الثاني للرئيس * أمانة الجلسة : السيد أحمد حاجي أمين المجلس.	- الموافقة	
010/33/06	(3) <u>العلاقات الخارجية:</u> 3.4- مقترح مؤسسة Westminster لتنظيم ورشة حول البرلمان.	- الموافقة على تنظيم هذه الورشة على أساس برنامج مشترك بين مجلس المستشارين ومجلس النواب وهذه المؤسسة.	
010/33/07	3.5- الملتقى العربي حول أمن المعلومات بيروت 26 - 28 يوليوز 2010	- قرار بمشاركة المجلس بوفد مكون من محاسبين.	
010/33/08	3.9- مشروع زيارة رئيس مجلس الشيوخ بالأوروغواي	- قرار بالموافقة	
010/33/09	(4) <u>شؤون إدارية :</u>		



	- قرار بعدم استثناء أي موظف من هذه العملية.	4.1 - البطائق الإلكترونية	
	- قرار بالتعاقد مع أحد المحامين.	4.3 - المنازعات	010/33/10
	- الموافقة على هذه الدراسة - تفويض الأمين العام تفعيل المعطيات والإجراءات المقترحة بشكل تدريجي ومتأن.	4.4 - تقييم أداء الموظفين	010/33/11
	- قرار بتلاوة نص الاعتذار في أول جلسة عمومية.	- اعتذار بعض المستشارين عن الحضور	010/32/12